



AgEcon SEARCH

RESEARCH IN AGRICULTURAL & APPLIED ECONOMICS

The World's Largest Open Access Agricultural & Applied Economics Digital Library

This document is discoverable and free to researchers across the globe due to the work of AgEcon Search.

Help ensure our sustainability.

Give to AgEcon Search

AgEcon Search

<http://ageconsearch.umn.edu>

aesearch@umn.edu

*Papers downloaded from **AgEcon Search** may be used for non-commercial purposes and personal study only. No other use, including posting to another Internet site, is permitted without permission from the copyright owner (not AgEcon Search), or as allowed under the provisions of Fair Use, U.S. Copyright Act, Title 17 U.S.C.*

No endorsement of AgEcon Search or its fundraising activities by the author(s) of the following work or their employer(s) is intended or implied.

مجلة مؤتمر الاقتصاديين الزراعيين التاسع عشر
(٢٠٠٩)

تنظيم الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي

، القاهرة نادي الزراعيين الدقي، مصر

التسويق الزراعي في ظل الكساد الاقتصادي

الدكتور/ إبراهيم سليمان
أستاذ الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق
ibsoliman@hotmail.com

مقدمة

إن التقارير الاقتصادية التي تصدر عن المؤسسات الدولية تشير إلى تعرض النمو الاقتصادي إلى التراجع في عام ٢٠٠٩. واعتبر البنك الدولي أن الاقتصاد الدولي سقط في جب أسوأ أزمة مالية منذ الكساد الكبير في عام ١٩٤٩. وقد شهد العالم منذ قليل الإعلان عن دخول العديد من الدول المتقدمة في حالة الركود، مما يفسر حالات الإفلاس الواسعة التي تعرضت لها المؤسسات المالية العملاقة في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان. كما يفسر حالات تصاعد معدلات البطالة وتعرض مؤسسات الاقتصاد العيني للإفلاس والإغلاق وتسريح أفواج جديدة من العمال.

وجذور الأزمة ترجع أنه نجم عن التحولات في عصر العولمة نشوء كيانات مالية ذات مواصفات خاصة، أي مؤسسات مالية عملاقة ومتشابكة تتمتع بقدر هائل من حرية الحركة والمناورة، وقادرة على خلق السيولة بعيدا عن الرقابة الفاعلة من جانب أي سلطة. ويأتي في مقدمة تلك المؤسسات ما يدعى بصناديق التحوط، التي تدير أموالا هائلة تصل إلى مئات الملايين من الدولارات. ومثال على ذلك «شركة استثمارات الأمانة» وهي مؤسسة مالية أميركية يعادل حجم الأموال التي تديرها في العالم القيمة الرأسمالية للتداول في الأسواق المالية وفي الأسواق الناشئة مجتمعة.

وبذلك أصبح الاقتصاد العالمي اقتصادا رمزيا (وهميا) يقوم على المضاربة في الأصول المالية، وقد قدر حجم الاقتصاد الرمزي بما يزيد على أربعين مرة حجم الاقتصاد الحقيقي. وقد أدى ذلك إلى بروز الفقاعات المالية التي يمكن لها أن تنفجر في أي وقت. وضمن هذا المنظور تحولت النقود من وظائفها التقليدية إلى سلعة تُباع وتُشترى في الأسواق. وقبل الأزمة المالية كان يدور في أسواق العالم ما يزيد على ١٠٠ تريليون دولار يضمها ٨٠٠ صندوق استثمار. ويتم التعامل يوميا في ١٥٠٠ مليار دولار أي ٢،٥ ضعف الناتج القومي العربي. وهكذا تحول الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد يسيطر عليه المضاربون. تُرى ما الذي سيحدث بعد تلك العاصفة العاتية المسماة بالأزمة المالية العالمية، إن درجة تأثر أي مقتصد بالأزمة المالية العالمية يرتبط بحجم مساهمة هذا

المقتصد في الاقتصاد العالمي، وكذلك هيكل هذا الاقتصاد إن كان يعتمد على القطاع الأولي أو الثانوي أو الثالث أو الرابع، فمن أقل المقتصدات تائرا الاقتصاد الصيني والياباني والكزري لأن القطاعين الثالث والرابع يمثلان أكثر من ٨٠% من الناتج المحلي اجماعي، وهم قطاعات التصنيع، وإنتاج التكنولوجيا المتقدمة

الأزمة الاقتصادية العالمية هل هي طبيعية أو مجرد صدفة أم أزمة مفتعله؟

أسباب الأزمة

تتعرض اقتصادات العالم عبر تطورها لأزمات من حين إلى آخر، رغم اختلاف الحدة والظروف. وتعتبر الأزمة الحالية التي بدأت بسوق الرهن العقاري في أميركا، والتي تحولت في ما بعد إلى أزمة مالية عالمية من أخطر الأزمات التي تعرض لها الاقتصاد العالمي. وقد بدأت بالتحول الى أزمة اقتصادية واجتماعية نتيجة دخول الاقتصاد العالمي في ركود غير مسبوق قد يستمر سنوات. وقد اتخذت معظم الدول خطط إنفاذ مالية مختلفة. ولكن الشك في جدواها ما زال قائما. نتيجة الاختلاف والتباين في تفسيرات الأزمة من جهة، وتقدير أبعادها وعمقها من جهة أخرى. ومن المهم تحديد دقيق لأسباب الأزمة ومسارها، والخطوات التي اتخذت لمعالجتها والتكاليف المتوقعة لمنع حدوث الانهيار الكلي، وأخيرا تقدير الوقت اللازم لنهايتها والآثار اللاحقة لذلك. وتعود الأزمة المالية العالمية الى جملة أسباب منها ١:

أزمة الرهن العقاري. وهي مشكلة الرهن ذات أبعاد متعددة فلقد عرف سوق العقارات الأميركي ازدهارا كبيرا في الفترة ما بين ٢٠٠١.٢٠٠٦. وقد شجع ذلك البنوك وشركات الإقراض على منح قروض كبيرة العدد ومرتفعة المخاطر. وذلك بتقديم قروض ضخمة جدا إلى مقترضين ليس لديهم أي سجل ائتماني مقبول. وقد توسعت المؤسسات المالية في تقديم القروض للشركات العقارية وشركات المقاولات حتى تجاوزت القروض مبلغ ٧٠٠ مليار دولار. وقد أدت الفائدة المرتفعة إلى انخفاض أسعار العقارات. ومن هنا بدأت الأزمة، إذ تعذر على الكثيرين تسديد أقساط الشقق التي اشتروها. وبسبب ذلك بدأت المؤسسات المالية الأميركية تعاني تداعيات القروض الضخمة والمتراكمة. وانسحب الأمر على المؤسسات المالية في البلدان الصناعية الغربية والبلدان الصناعية الناشئة لترابط اقتصادات العالم في عصر العولمة.

التممين للشقق الغير مبني على أسعار السوق ساعد كعامل إضافي في تأجيج الأزمة خاصة سعر متر البناء المربع، حيث تم التتمين وفقا لاعتماد نماذج اقتصادية معقدة، لا تعتمد على معاملات السوق. وقد أدى ذلك إلى انخفاض قيمة المساكن. ومن ثم ساد الاضطراب المالي، مما أدى الى تفاقم الخسائر.

الوجه سياسي للأزمة، نبع من التزام الحكومة الأميركية في عهد بوش الابن بتوفير مساكن يستطيع المشترون تحمل أسعارها. وبسبب ذلك تم بيع مساكن لأشخاص ذوي دخول منخفضة لا تمكنهم من تسديد القروض العادية. وقد بلغت القروض المتعثرة أكثر من ١٠٠ مليار دولار، مما أدى إلى تراجع أسهم المؤسسات المالية المقرضة، ووصل في النهاية الى هبوط مجمل السوق المالية.

عمليات التوريق التي ابتكرتها الأسواق المالية ضمن العديد من الابتكارات المالية، عرفت بالمشتقات المالية ولقيت رواجاً كبيراً، ويتم التوريق وذلك ببيع شركات التمويل العقاري سندات الدين المتجمعة لديها إلى إحدى الشركات المتخصصة. وبذلك تحولت سندات التوريق إلى أوراق مالية قابلة للتداول. وتقوم شركة التوريق بعد ذلك بإصدار سندات بقيمة الدين، وتطرحها للاكتتاب العام بقيمة أكبر. وتتولى البنوك بعد ذلك عملية تحصيل الأقساط بشكل عادي. وبذلك تحصل البنوك على السيولة، وتكسب شركة التوريق الفرق بين قيمة القروض وما دفعته لشرائها. ويكسب حملة السندات الفوائد. ولكن تدوير هذه السندات أدى إلى أن يصبح للعديد من المؤسسات والأفراد حقوق على العقار في الوقت الذي أصبحت قيمة الأوراق المالية المصدرة أكبر بكثير من قيمة العقارات. ولقد تطورت عمليات التوريق بسرعة كبيرة، حيث بلغ حجم الرهون والسندات المستندة إلى قروض سكنية مبلغ ١٠ آلاف مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٧. ومثلت تلك السوق ٤٠% من السوق المالية. لكن هذا المبلغ هو أكبر من قيمة السندات التي بلغت فقط ٥٨٠٠ مليار دولار.

رفع سعر الفائدة من قبل المصرف الفدرالي الأمريكي أدى إلى زيادة أعباء الديون على أصحاب الدخل المحدود والمتوسط. وبدأت بوادر التوقف عن الدفع واسترداد الأملاك العقارية. وقد رفعت الأنظمة الائتمانية سعر الإقراض بناء على طلب المصارف الاستثمارية منذ عام ٢٠٠٤، وبلغت قيمة السندات المتبادلة بين المصارف مبلغاً كبيراً جداً أي حوالي ٦٠ تريليون دولار. ونتيجة ذلك تراكمت الخسائر لدى المصارف من جراء السندات التي فقدت قيمتها من جهة، وبسبب توقف المقترضين عن دفع أقساطهم من جهة ثانية. وامتد الانهيار أيضاً إلى الأوراق المالية في البورصات العالمية، مما أدى إلى انهيار الأسواق المالية في أنحاء العالم. وانتقلت الأزمة بعد ذلك من القطاع المالي، إلى القطاع العيني، أي الاقتصاد الحقيقي مما أدى إلى دخول الاقتصاد العالمي في نفق الركود، وما يمكن أن يؤدي ذلك من آثار اجتماعية تلحق الضرر بمعيشة ملايين البشر في جميع أنحاء العالم، وخاصة في البلدان النامية.

الأزمة المالية واكبت أزمة الغذاء العالمي ففاقت حدتها

حذرت الأمم المتحدة من إمكانية عودة أزمة الغذاء العالمية بصورة أكثر حدة مطلع العام المقبل نظراً لأن السياسيين لم يفعلوا شيئاً لوقف الأسباب الهيكلية لارتفاع أسعار الغذاء. فقد انطلقت التحذيرات مجدداً عن أزمة غذائية يراها المتشائمون وصلت بالفعل بينما يراها المتفائلون تلوح في الأفق، حيث أعربت مجموعة الدول الثماني الكبرى عن قلقها البالغ إزاء ارتفاع أسعار المواد الغذائية والتداعيات الخطيرة لذلك على الدول الفقيرة في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، هذا بينما حذرت من أن مطلع العام القادم قد يكون موعداً لنسخة أكثر قسوة من أزمة الغذاء العالمية. ونطرح هنا تساؤلين: ما مدى جدية التحذير الأمامي من احتمال العودة الوشيكة لأزمة الغذاء العالمية؟ وما هي الإجراءات التي يجب اتخاذها لتجنب وقوع مثل هذه الكارثة مجدداً؟.

فبينما لم يعالج العالم أزمة الغذاء بل لم يكاد ينتهي إلى استنتاجات بشأنها حتى فاجأته الأزمة الاقتصادية العالمية فاضطرته إلى لملمة ملف الغذاء والانشغال بمحاولة إنقاذ البورصات ودعم البنوك وتوفير ما يمكن للحيلولة دون انهيار شركات السيارات العملاقة، خاصة وأن مظاهر الأزمة الاقتصادية بدت أكثر تأثيرا في النصف الغني من الكرة الأرضية وبالتالي الأكثر أهمية فيها، وقد زاد من دوافع الانصراف العالمي السريع عن تداعيات أزمة الغذاء الانخفاض الحاد في القدرة الشرائية مما أسهم في وقف تقدم الأسعار وبالتالي تراجع حدة الشعور بوطأة أزمة الغذاء. هذا الوضع استمر حتى أمس القريب حين حذر أحد خبراء الأمم المتحدة من أن الفشل في معالجة أزمة الغذاء العالمية يمكن أن يفجر أزمة جديدة أكثر حجما مطلع العام المقبل، بينما السياسيون لم يفعلوا شيئا لوقف الأسباب الهيكلية لارتفاع أسعار الغذاء وفي مقدمتها المضاربة، ولم يترك تقرير الأمم المتحدة شكا لمرتاب حين أكد أن كل مقومات اندلاع أزمة جديدة لا تزال موجودة. وكانت أسعار الغذاء قد ارتفعت العام الماضي بأكثر من ٤٣% مما سبب موجة احتجاجات عنيفة كادت أن تتحول إلى أزمات اجتماعية وسياسية خطيرة في بعض الدول النامية ومنها البلدان العربية، وقد أسهم في تقاوم تلك الأزمة حينها ما قيل عن استثمارات ضخمة للدول الغنية في بعض المواد الغذائية بغرض تحويلها إلى وقود حيوي عله يمكن من مواجهة أسعار النفط التي لامست في ذلك الوقت حاجز الـ ١٥٠ دولارا.

سبل معالجة الأزمة المالية يفاقم أزمة الغذاء العالمية

فلقد عالج العالم الأزمة الاقتصادية التي حصلت في العالم بضخ السيولة وبالتشجيع على مزيد من الاستهلاك مما سيعني أن العالم سيشهد ارتفاعا واضحا في الطلب وبخاصة على المواد الغذائية مما يفتح المجال ثانية أمام المضاربين خاصة وأنا نعيش في عالم شبه احتكاري فيما يتعلق بتجارة السلع الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية، فهناك حوالي ست أو سبع شركات أسرية تتحكم في أكثر من نصف تجارة المواد الغذائية في العالم، ومن هنا فإن كل العوامل تؤدي إلى ذلك خاصة إذا تم ارتفاع كبير في سعر النفط فإننا ربما نكون أمام أيضا مشهدا مؤثرا على مستوى أسعار السلع الغذائية وخاصة السلع الشعبية التي يحتاجها الفقراء أكثر من الأغنياء مما يعني أن الأزمة ستمس أصحاب الدخل المتدنية أكثر من أصحاب الدخل المتوسطة والمرتفعة. والقائمون على السياسة في الدول الغنية كان بإمكانهم أن يحلوا مشكلة سوق الغذاء العالمية بأن يوقفوا المضاربات على السلع الغذائية ولكن لم يفعلوا، فهل السياسيون يملكون القرار ولكن لا يمتلكون الإرادة؟

ويبدو أن أزمة سوق الغذاء تأخذ شكلا تراكميا، ووراء ذلك عدة أسباب من أهمها تحول بعض المساحات من إنتاج الغذاء إلى إنتاج الوقود البديل من الإيثانول وخلافه مما أدى إلى نقص في السلع الأساسية كالحبوب مثلا، والنشق الآخر هو العزوف العام عن الاستثمار في المجال الزراعي نتيجة طبيعة الاستثمار في المجال الزراعي حيث دورة رأس المال ليست سريعة ومن ثم العائد منه ليس مرتفعا، ولعل هذا ما دفع المستثمرين أو أصحاب رؤوس الأموال للاستثمار في مجالات سريعة العائد كأسواق الأوراق المالية والمضاربات والعقارات وخلافه. وبذلك ستظل أزمة الغذاء في تصاعد وربما تدفع الأزمة المالية العالمية الأخيرة رؤوس

الأموال إلى الاستثمار في المجال الزراعي نتيجة للهزات التي نتجت عن المضاربات وعن الاستثمارات الغير مرشدة في القطاعات الأخرى.

ويبدو أن الوطن العربي اندفع واهتم أكثر مما ينبغي بالأزمة المالية على حساب أزمة الغذاء التي ربما تؤثر علي شعوبه وأقرب إليهم من الأزمة المالية وتداعياتها في الغرب، حيث أن أزمة الغذاء هي أزمة تراكمية قديمة إلا أن ظروف الأزمة المالية وكذلك الظروف المتوقع أن تسود سوف تجعل هذه الأزمة أكثر حدة بسبب ظروف الدورة الاقتصادية التي سيمر بها العالم إذا لم ينتبه السياسيون

ولابد من فك الارتباط بين أسعار الغذاء وأسعار النفط، الذي يرجع إلى أن الزراعة تحتاج إلى النفط كمدخل أساسي، علاوة على التوجه مؤخرًا إلى إحلال الوقود الحيوي محل الوقود الحفري من منظور بيئي باعتبار الأول وقودًا أخضر وربما يكون ذلك ضرورة في بعض الدول الغنية ولكن بالنسبة للدول العربية والدول الفقيرة فإن إنتاج الغذاء يتقدم على ما عداه من اعتبارات، فالإنتاج الزراعي في أوروبا والأمريكيتين محددات الموارد المائية محلولة طبيعيًا بالأمطار، ولكن في العالم العربي هناك شح في الإمكانيات ومن أهمها شح في مياه الري كأهم العوامل التي تحد من التوسع في مجال إنتاج الغذاء.

ويبدو أن هناك زيادة في الترابط بين سعر الطاقة من ناحية وبين سعر الغذاء من ناحية أخرى. فالعلاقة بين سعر الطاقة والغذاء يترجمه شروط التبادل التجاري الدولي التي تبين أن ارتفاع سعر الطاقة في العالم يتوازى باستمرار ولو بعد فترة وجيزة مع ارتفاع مماثل إن لم يكن أكثر حدة في أسعار المواد الغذائية. والأمر الثالث أن الأزمة الغذائية في العالم لم تكن في الخضر ولا الفاكهة، بل في المحاصيل اللسائية الحقلية مثل الحبوب القمح والذرة والأرز وفي السكر التي تتطلب مياه كثيرة ومساحات واسعة، مع شح المياه إما بالنقص الكمي أو بالتلوث

الإجراءات المطلوبة لتفادي تفاقم الأزمة

ظل التكامل بين رأس المال المتوفر في الدول الغنية والموارد الطبيعية المتوفرة في الدول النامية إحدى المعالجات الحاضرة عند الحديث عن طرق حل أزمة الغذاء في ظل الأزمة المالية العالمية، لكن المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية حذر من شراء ما بين ١٥ و ٢٠ مليون هكتار من أراضي الدول النامية لصالح دول ومستثمرين من دول أخرى له تداعيات خطيرة النتائج، وأضاف أن المشترين يأتون أساسًا من الصين وكوريا الجنوبية ودول الخليج العربي وأن عمليات الشراء تستهدف بلدان القارة الأفريقية وبصورة رئيسية السودان الذي يأتي على رأس قائمة الدول النامية التي تبيع أو توجر أراضيها للأجانب باعتبار أنها تمتلك الموارد الطبيعية من أراضي ومياه ومناخات وتفتقر إلى مقومات الإنتاج الزراعي من أموال وكوادر مؤهلة وتقنية متقدمة، وبالتحديد توجرها لدول الخليج لأن الأخيرة تمتلك المقومات المادية والمالية ولا تمتلك الموارد الطبيعية للإنتاج الزراعي، ويتم ذلك دون دراسة منهجية؟ ودون ظهور رؤية ملموسة للنتائج لهذا الأمر، ولكن حوالي ٢٥% من هذه الاستثمارات يتم، تخصيصه لزراعة محاصيل الحبوب لإنتاج وقود حيوي هذا، يعني في النهاية عدم حل المشكلة، وقد حذرت منظمة جرين غير الحكومية المتخصصة من أن المساحات المباعة التي ذكرها المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية أكبر بكثير مما يعني أن نحذر من تحول الأمر إلى سيطرة

لرأس المال، ولذلك فلا بد لدولة كالسودان غنية بمواردها الطبيعية ودول الخليج أن تضع خطة مدروسة جيدا تضع في الاعتبار الحاضر والمستقبل بالتكامل مع دول لديها رأس المال مثل دول الخليج وليبيا وأخرى عربية أيضا لديها الخبرة الفنية مثل مصر وتونس والمغرب لاستثمار هذه الأراضي المعطلة الآن عن الإنتاج وفق نظام شراكة استثماري يراعي مصلحة كافة الأطراف، من منطلق أن ضمان استمرارية توفر الغذاء للشعوب العربية والحفاظ على مصادر الطاقة لأن أي نقص فيهما سيؤدي إلى إضعاف الموقف الإستراتيجي العربي حيال باقي العالم، تبني هذه الاستراتيجية على ثلاثة محاور: **أولاً:** لا تباع الأراضي أو تؤجر لمستثمرين مقابل رسوم سيادية أو ضريبة أو أيجار طويل الأجل لهذه الأراضي يمتد إلى أكثر من تسعين سنة لأنها صيغ فيها إجحاف لذلك لا بد من تعديلها بصيغة مشاركة مع ضمان حكومي للقطاع الخاص السوداني والعربي بما يحقق مصلحة جميع الأطراف ويحفظ الموارد وملكيته وهويتها، **ثانياً:** أن يكون هناك قواعد استثمارية واضحة تضمن بأن الدول التي تقدم الأرض يجب أن تستفيد شيئاً وأن تكون القيمة المضافة الناتجة عن هذا الاستثمار لها مردود مناسب، كذلك الأمر فإن الدول العربية التي تتمتع بفائض من العمالة إذا استثمرت في الدول العربية ذات القدرة على الإنتاج الزراعي لا بد أن تولد فرصاً للعمل والتدريب وأن ينعكس ذلك على ميزان المدفوعات أو الميزان التجاري للطرفين، **ثالثاً:** لا بد من ربط الاستثمار الزراعي باستثمار في مجالات البنيات الأساسية والتحتية، فمعظم هذه الدول الفقيرة التي تمتلك موارد زراعية تفتقر إلى بنيات أساسية وإلى خدمات ضرورية يمكن توفيرها ضمن منظومة الاستثمار الجدي في التعاون بين المستثمر وبين الدولة التي تمتلك المقومات للإنتاج الزراعي.

أداء السوق الزراعي المصري في ظل الأزمة المالية العالمية

تمثل اتجاهات الأسعار في أي سوق مؤشراً رئيساً لأداء هذا السوق، ويبين (جدول 1) أنه بعد القفزات الهائلة في مستوى الأسعار العالمية للسلع الزراعية بصفة عامة والغذائية بصفة خاصة خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨، حدث هبوط في مستوى الأسعار منذ نهاية عام ٢٠٠٨، إلا أن الأمر اختلف في السوق المصري حيث استمرت كافة السلع الزراعية وخاصة الغذائية في الارتفاع المضطرب، وهو أمر يعكس أثر سمات السوق المصري وليس السوق العالمي، وهذا الأمر يرجع من ناحية إلى لتوغل الاحتكار في أوصل السوق المصري، خاصة بعد تحوله إلى اقتصاديات السوق الحر، سواء على مستوى التجارة المحلية أو التجارة الخارجية، أي أن هناك احتكاراً سائداً بين مؤسسات الاستيراد والتصدير ومرحلة التجهيز وتجارة الجملة، كما يرجع من ناحية أخرى لفشل سياسات الائتمان والاستثمار والأسعار في توجيه الموارد نحو الميزة النسبية للاقتصاد المصري في إنتاج السلع الزراعية بصفة عامة والغذائية بصفة خاصة. وباعتبار الغاءات طلب غير مرن فإن رفع الأسعار من خلال السلوك الاحتكاري لتجار الجملة والمستوردين يكون عظيم الأثر في رفع نصيبهم من إيرادات السوق، أما السلع الغذائية التي الطلب المرن مثل المنتجات الحيوانية فإن ارتفاع تكاليف إنتاج نتيجة شح الموارد وارتفاع أسعارها المتزايد.

وتوغل السلوك الاحتكاري يرجع لأن السوق الزراعي قد بدأ في تنفيذ برامج الخصخصة وتطبيق آليات السوق منذ عام ١٩٨٧ واكتمل البرنامج تقريباً مع عام ١٩٩٥، ورغم هذا لم يرى قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار ولائحته التنفيذية النور إلا قرب عام ٢٠٠٥، ليس هذا فحسب بل افتقر عند التطبيق للفاعلية لأسباب عدة، والأمر لم يقتصر على التلكؤ في هذا الأمر، بل

إن برامج الخصخصة وتطبيق آليات السوق لم يصبها أو بالأحرى لم يسبقها بلورة فعلية لدور الدولة في ضبط أداء السوق وهو وفقا لخبرات الدول العريقة في تطبيق نماذج السوق الحر يتمحور حول ست وظائف أساسية

دور الحكومة في ضبط أداء السوق

لابد من التنويه إلى أن هناك ثمان وظائف تسويقية أساسية وستة أخرى حافزة يقوم بها القطاع الخاص في نظم التسويق التي تخضع لآليات السوق، وهي تمثل الكيان الأساسي الفاعل في السوق، ولكن من أجل توفير مناخ أفضل للاستثمار، ودفع عجلة التنمية، وضمان استقرار الأسعار، بل وتحقيق تنمية للصادرات باعتبارها مدخلا رئيسيا لتطوير السوق المحلي كان لابد عند أو قبل تطبيق نظم الاقتصاد الحر أن يكون دور الحكومة فاعلا في التركيب المؤسسي والتنظيمي للسوق لتوفير مناخ المنافسة العادلة ومنع الغش التجاري والإغراق والاحتكار وحماية المستهلك، علاوة على دعم جهود المنظمات الغير حكومية والتعاونيات في هذا الشأن لضمان كفاءة الأداء للسوق. ويشمل دور الحكومة بصفة أساسية في ضبط أداء السوق في ظل تطبيق مبادئ الاقتصاد الحر مهام رئيسية كلاً من: (١) الرقابة على أداء السوق، (٢) توفير المناخ التنافسي العادل^١، (٣) توفير المعلومات السوقية، إلا أن الخصائص الحالية للسوق المصري تتطلب أن تقوم الحكومة بثلاث وظائف تسويقية حافزة لعدم قدرة السواد الأعظم من مؤسسات القطاع الخاص القيام بها نتيجة تقزم الحجم الاقتصادي للمنشآت وضعف قدرتها على التمويل والافتقار للتقنيات اللازمة لذلك، وهذه الوظائف هي (٤) دراسات السوق، (٥) أبحاث تطوير المنتجات، (٦) التمويل لتجسيم مخاطر التقلبات السعرية

جدول 1 اتجاهات أسعار أهم الحاصلات الزراعية بالدولار للطن (١٩٩٩-٢٠٠٩)

السلعة	سبتمبر ٢٠٠٤	سبتمبر ٢٠٠٨	٢٠٠٤
لحوم ماشية (سوق الأرجنتين - قطعيات مجمدة - سعر التصدير)	1612	5603	2657
لحوم ماشية (السوق الأمريكي - كندوز - سعر التصدير)	2874	4360	3940
زبد طبيعي (سوق استراليا ونيوزيلاندة - سعر التصدير)	1850	3775	1938
جبن شيدر (سوق استراليا ونيوزيلاندة - سعر التصدير)	2725	4800	2700
ألبان فرز سوق استراليا ونيوزيلاندة - سعر التصدير)	2100	3438	2013
جبن كامل الدسم مجفف (سوق استراليا ونيوزيلاندة - سعر التصدير)	2100	3875	2013
زيت فول سوداني (من أي مصدر - بورصة روتردام - سعر سيف)	1117	2372	1154
زيت فول سوداني (أمريكي المصدر - بورصة روتردام - سعر سيف)	970	1850	1125
لحوم أغنام (سوق نيوزيلاندا - حملان، ذبائح مجمدة - سعر جملة، بورصة لندن)	4574	4893	3746
زيت نخيل (زيت خام، أسواق شمال غرب أوروبا - سعر سيف)	426	1126	725
لحوم دواجن (سوق البرازيل، سعر التصدير للدجاج)	1041	1974	1573
لحوم دواجن (السوق الأمريكي - قطعيات بدارى لحم - سعر التصدير)	791	1001	972
زيت القرطم (السوق الهولندي - سعر التصدير -	661	1540	920
كسب القرطم (٣٤% بروتين - سوق هامبورج - سعر تصدير)	125	295	227
زيت فول الصويا (السوق الهولندي - سعر تصدير)	597	1511	896

208	508	446	كسب فول الصويا (مكعبات - سوق الأرجنتين - ٤٤,٥% بروتين، سعر سيف بورصة روتردام)
1692	907	٨٠٤	زيت عباد الشمس (سوق شمال غرب أوروبا - سعر تصدير)

Source: FAO.org FAOSTAT (2009) "FAO & OECD Analytical Report"

ضعف فاعلية قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار

تأخر صدور قانون المنافسة ومنع الاحتكار عشرين سنة حتى تعاضم دور القطاع الخاص في السوق المصري داخل كافة مراحل السوق، وأصبح هناك ملايين التعاملات تتم شهرياً، ومن خلال ذلك برزت منشآت تسويقية يحاول أصحابها تحيّن الفرص لممارسة الخداع أو التدليس أو ممارسة الإغراق أو الاحتكار ليحيدوا بالسوق عن المنافسة العادلة، في غياب طال لدور الدولة في تنظيم التجارة ووضع معايير الممارسة العادلة، ولم يقتصر الأمر على تأخر صدور التشريع ولكن مازالت تفتقر للفاعلية لعدم وجود مجالس تسويقية سلعية تضم ديموقراطياً أصحاب المصلحة المضارين من ممارسة الاحتكار أو الإغراق ويجب التأكيد هنا على أن دور الدولة في هذا الصدد هو مواجهة السلوك الاحتكاري وليس تحكماً في عدد أو حجم المنشآت، بمعنى دون التأثير على الكفاءة التسويقية أو الاقتصادية أو فاعلية التكامل الأفقي بين المنشآت في نفس المرحلة، أو التكامل الرأسي بين المراحل المختلفة، بمعنى أن مواجهة الاحتكار يسترشد فقط بكون الحجم علي إمكانية أو قدرة المنشآت الكبيرة علي ممارسة الاحتكار، مع عدم إغفال إمكانية مجموعة من المنشآت المتوسطة أن تربط السوق دون إعلان ذلك كاتفاق ضمني بينها، كما أنه في بعض الصناعات يفرض التكامل الرأسي وجود عدد محدود من المنشآت التكاملية لمراحل الصناعة الواحدة. وقد بينت دراسات ميدانية وجود الممارسات الاحتكارية في السوق خاصة من جانب تجار الجملة ومنشآت التجهيز، حيث ساعد عدم توافر المعلومات التسويقية لدى عامة صغار المنتجين وعدم تكاملها أفقياً السماسرة والوسطاء على التلاعب بالأسعار لصالح تاجر الجملة

ويتطلب ضمان تفعيل قانون عدالة الممارسات التجارية ألا تكون المؤسسات القائمة على ذلك حكومية خالصة فقط لأن السلوك الاحتكاري وما يتبعه من ممارسة للخداع والتدليس يدخل في نطاق الممارسات اليومية للمنشآت، وبصور يصعب التحقق منها بواسطة جهاز رسمي فقط، لذلك لا بد أن يستمد هذا الجهاز الرسمي معلوماته من خلال مؤسسات رقابية من أصحاب المصالح في السوق. لهذا يقترح إنشاء مجالس سلعية من أصحاب المصلحة (المسوقون) يمدون ، الجهاز الحكومي بالمعلومات والأدلة علي الممارسات الاحتكارية لكي يوقع الأخير العقوبة القانونية المنصوص عليها في القانون. ويتم ذلك من خلال بديلين لا بد من الإسراع باتباع أحدهما لضمان فاعلية قانون منع الاحتكار وضمان عدالة الممارسات التجارية، إما إنشاء مجالس تسويقية سلعية أو إعادة النظر في قانون الغرف التجارية لكي يمكن لشعب اتحاد الغرف التجارية القيام بهذا الدور، نظراً لأن أساليب الخداع أو التدليس أو الاحتكار متعددة ومعقدة ولا بد أن تتوفر الرقابة من داخل كل قطاع من بين أصحاب المصلحة الحقيقيين الذين لا يودون أن تمارس هذه الأساليب مما ينعكس بالسلب على منافعهم من الممارسات التجارية. وبدون أن تنظم الحكومة هذا الأمر،

فإن منشأة أو فرد واحد من المتعاملين في السوق يمكنه أن يستحوذ على عدد من العقود كاف لأن يؤثر مباشرة على سعر السوق في المستقبل وبلغه السوق يسمى ذلك "ربط السوق"²

ومن جهة أخرى يجب أن تشمل تكون اللائحة التنفيذية للقانون تعريفات دقيقة لصور وأشكال الممارسات الاحتكارية في ضوء تجارب الأسواق العالمية، ولتوضيح ذلك فإن الممارسات الاحتكارية قد تتعدى مجرد الإغراق لإقصاء المنافسين من السوق أو قد تقوم بها مجموعة من المنشآت المتوسطة الحجم وليس منشأة واحدة ضخمة، وذلك من خلال التحالف الغير معلون على تشبيبت السعر عند مستوى معين مما يوجي بأن السائد في السوق هو سعر التوازن، أو أن يعطي الموزع الرئيسي أو الوكيل الرئيسي لسلعة معينة خصومات غير مبررة لعدد من الكلاء المتعاقدين معه تمكنهم من إقصاء أقرانهم من السوق، أو أن يكون هؤلاء الوكلاء الفرعيين يعملون من الباطن لصالح المزع أو الوكيل الرئيسي

ضعف فاعلية الرقابة على منع الغش والتدليس

من أهم مهام الحكومة في الرقابة على أداء السوق كوظيفة تسويقية حافزة هي تطوير المؤسسات القائمة علي وضع المعايير والمواصفات والتدريج والرقابة على تنفيذها، خاصة في حالة السلع سريعة التلف⁽¹⁾ متعددة الأنماط والتنوعيات ومن المعروف أن من أهم معايير ضبط الأداء في السوق هو مواءمة الأسعار لمواصفات الجودة والتدريج والمكاييل المطروحة في السوق لسلعة معينة. ويعتبر وضع أسس للمواصفات القياسية لدرجات السلعة ومكاييلها وأحجام القياس للعبوات والموازين من الوظائف الحكومية التسويقية الهامة. ويفتقر النظام المؤسسي لعدد الكافي من الكوادر المدربة، والبنية الأساسية والأدوات والأجهزة اللازمة لذلك والحوافز المناسبة التي تتمتع القائم على هذا العمل الحساس من أن يحيد عن أداء تلك المهام بكفاءة ودقة، كما أنه أمر يدخل في وظائف عدة وزارات وهيئات مما يستلزم التنسيق وتوحيد أسس الرقابة. كما لا بد من التفرقة بين المواصفات الصحية للسلع من ناحية، والمواصفات التجارية، والمواصفات البيئية عند وضع معايير تلك المواصفات والمكاييل.

وتضمن الرقابة تحقيق السلع الغذائية كافة أنواعها للمواصفات القياسية سواء المنتجة محليا أو المستوردة. وبصرف النظر عن نظام المواصفات المتبع فلا بد أن يتضمن التفرقة عند فرض الرقابة بين الأنواع الثلاثة من المواصفات الصحية والفنية التجارية والبيئية، بحيث تكون المواصفات الصحية الشرط الضروري لتداول السلع في الأسواق، وذلك يستلزم أن تحقق كل السلع هذه المواصفات بلا استثناء، وأيا كانت رتبة السلعة أو درجتها أو سعرها، وأن تكون تلك المواصفات دقيقة ولا تقبل التساهل في الرقابة عليها، وتكون عقوباتها في مجال التجريم وليس المخالفة

أما المواصفات الفنية التجارية تتطلب الرقابة علي علاقة السعر بالمواصفات المعلن عنها لكل عبوة من السلعة لمنع الخداع والغش والتدليس. وهذا لا يعني التسعيرة بل يعني أن يكون المحتوي أو العبوة وغيرها من المواصفات الفنية مبررا لارتفاع أو انخفاض السعر لمنتج آخر من نفس السلعة. إلا أنه يجب التأكيد في نظام الرقابة علي أن تطبق عقوبات مخالفات الشروط الصحية علي بعض المواصفات التجارية أو الفنية، لأن بعض خصائص المواصفات التجارية الفنية تمثل احتياجات للمواصفات

² "Cornering the market"

⁽¹⁾ Perishable goods

الصحية مثل العبوة والتغليف وطرق التخزين والحفظ، بينما المواصفات الصحية كشرط أمان وسلامة للمجتمع فيجب أن تكون معيارية ولا تقبل التفريط أو الإفراط، ومع تطور العلوم المتعلقة بالصحة العامة والآثار المترتبة علي التلوث تصبح المواصفات الصحية والبيئية بهدف الوقاية أمر حيوي بالغ الأهمية، كما لا يجب التمييز بين المواصفات الصحية للسلع بين السوق المحلي والعالمى، بل تتوحد المواصفات باعتبار أن حماية المستهلك هدف أصيل لكل البشر، وإذا كان هناك تمييزا بين الأسواق وفقا للمواصفات الصحية فإنه يعيق القدرة على انسياب السلع بين الأسواق والتي يجب أن تكون وفق آليات الأسعار فقط^٣.

ويجب وضع أسس جديدة لتجريم مخالفة المواصفات والشروط الصحية، بحيث تكون رادعة تتناسب مع حجم الإثم المرتكب، ولتحقيق ذلك يتطلب إلى جانب التشريعات توافر الكوادر المدربة، والبنية الأساسية والأدوات والأجهزة اللازمة لذلك، وهو أمر يدخل في وظائف عدة وزارات وهيئات. ولذلك فمن المهم التنسيق وتوحيد جهود الرقابة، والبدء الفورى في تنفيذ ذلك.

وقد يعيق تحقيق السلع للمواصفات ما سوف يصحب ذلك من رفع قيمة التكاليف التسويقية مما يرفع أسعار السلع والتي لا تتناسب مع انخفاض مستوى الدخل وسوء توزيعه في الدول الآخذة في النمو، كما أن عدم توافر العدد الكافي من الكوادر المدربة القائمة علي الرقابة والافتقار للبنية الأساسية والأدوات والأجهزة اللازمة يعتبر عائقا نحو إحكام الرقابة خاصة علي المواصفات الصحية، علاوة علي أن الرقابة من مهام عدة وزارات وهيئات قد تفنقر إلى التنسيق الفعال بينها، كما أن تنفيذ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية سوف يملى على أسواق الدول المنضمة لها بلوغ مواصفات معيارية عالمية موحدة، يلتزم بها الجميع

ورغم اعتراض الدول النامية علي إمكانية تنفيذ المواصفات البيئية في أسواقها، إلا أنه لا يخفى أن توافر مواصفات البيئة السليمة في إنتاج وتسويق السلعة وتداولها، له عدة منافع اقتصادية كبيرة، فمحاولة تركيز توفير الشروط الصحية في مرحلة معينة مثل التجهيز أو التعبئة أو التصنيع دون المراحل الأخرى يزيد التكاليف بشكل كبير من حيث طرق المعالجة والحفظ والتعبئة، وأيضا يؤدي ولا شك لفقد كثير من القيمة الغذائية للسلعة. ولكن التأكد من إدارة إنتاج السلعة وتداولها بشكل بيئي سليم يخفض هذه التكاليف ويحافظ علي قيمتها الغذائية. والمشكلة أن سوق بعض المنتجات مثل سوق الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية المصري يفنقر لإمكانات توفير الشروط البيئية في المدى القصير، ويحتاج لجهد من الحكومة للإسراع في ذلك، بالرغم من وجود محاذير خاصة باحتمال التعارض بين منافع حرية التجارة وتطبيق الشروط البيئية في سياسات التجارة العالمية.

والمستهلك يحتاج إلى حماية من قبل الحكومة من خلال أربعة محاور لضبط الأداء في السوق وهى: (١) تقنين المواصفات والتدريج لنوعية السلع، والرقابة على تنفيذها مع مواءمة الأسعار للمواصفات (٢) تأمين سلامة السلعة وعدم تلفها أو فساده، (٣) مراقبة وضع بطاقات المكونات والمحتوى الحقيقي للعبوات من مختلف السلع. علاوة علي أن حماية ومنع الاحتكار تصب في صالح حماية المستهلك

توفير المعلومات السوقية

كانت ومازالت أهمية توفير المعلومات التسويقية التي تتسم بالشفافية والمصداقية غير واضحة لكافة اطراف السوق العربي حكومية كانت أو خاصة، وهو أمر يزيد من درجة المخاطرة مع مزيد من اندماج السواق المحلية في السواق العالمية. فمازالت نشرات المعلومات المتاحة روتينية تستوفي الشكل دون المضمون، برغم أن تجارب الدول المتقدمة أثبتت أن أداء السوق للسلع الزراعية والغذائية والمنتجات الحيوانية والماشية الحية بصفة خاصة يتحسن بصورة كبيرة بتوفير خدمات المعلومات السوقية والتقارير التحليلية الملخصة، وذلك لمنافع عديدة توفرها لمتخذ القرار ورسم السياسات التسويقية، سواء على مستوى المنشأة أو الاقتصاد الوطني، وليس أدل على ذلك من الطلب الملح والمستمر من المؤسسات التسويقية للسلع الغذائية والزراعية وغير الزراعية، سواء من جانب المنتجين أم التجار أم مصانع التجهيز، أو حتى المستهلكين على وجود مثل هذه الخدمات واستعدادهم لدفع تكاليف إعدادها وتجهيزها ونشرها، بشرط واقعيتها وحيادها.

وتبين من الدراسات الميدانية وجود قصور في أداء الدور الحكومي فيما يتصل بتوفير معلومات السوق التي تتميز بالدقة والمصداقية والشفافية وتنتشر بصورة مستمرة ودورية، سواء ما يتعلق بالعرض والطلب والأسعار أو حجم الإنتاج والموسمية للمنتجات الحيوانية، أو حتى المعلومات الاستهلاكية لدى المستهلك حول نوعيات السلعة وأسعارها ومناسبة الأسعار مع النوعيات، ويترتب على عدم توافر تلك المعلومات وجود ممارسات تجارية غير عادلة سواء في أسواق الجملة أو أسواق التجزئة للسلع الزراعية والغذائية، بالإضافة إلى إتاحة الفرص لظهور ممارسات احتكارية من قبل بعض الجهات التسويقية ولهذا يجب أن يتعاطم دور مراكز المعلومات السوقية، بحيث تغطي معظم أسواق الحيوانات الحية ومنتجاتها في أنحاء مصر، وتصبح قادرة على أن ترسل معلوماتها بواسطة وسائل الاتصال الحديثة السريعة، إلى المكتب الرئيسي في القاهرة. والذي بدوره يصدر تقارير يومية عن أسواق المجموعات السلعية المختلفة، والتي بدورها ترسل بالبريد أو الفاكس أو البريد الإلكتروني إلى المستفيدين المشتركين نظير رسوم تدفع منهم للمكتب. وبذلك يجب أن يغطي نشاط هذه المكاتب مناطق الإنتاج وموانئ الشحن وبورصات السلع وأسواق الجملة، وغيرها من المراحل التسويقية. علي أن يكون تطوير هذه المراكز واتساع شبكتها مصاحبا لزيادة معدلات التنمية ونمو السوق.

ويجب أن تشمل شبكة المعلومات المنشورة عن هذه المراكز عديد من النماذج التحليلية لتشخيص أداء السوق فمنها ما هو خاص بالتنبؤ السنوي أو الموسمي أو حتى اليومي بالأسعار وحجم العرض والطلب السلعي، ومنها ما هو خاص بالهوامش والتكاليف التسويقية، وأخرى تربط التجارة الداخلية بالتجارة الدولية. فالتنبؤ بالأسعار يجنب السوق كثيرا من عناصر المخاطرة، والتعرف على سلوك المستهلك واستجابة العرض والطلب للأسعار، وأثر القوة الشرائية في تحديد حجم السوق في المدى الطويل، وتوافر المعلومات المسبقة عن مسار الأسعار يتيح فرصة لتعديل حجم ونوع الإنتاج بصورة مناسبة، في ضوء الاستجابة المتأخرة للأسعار. كما أن فاعلية وعدالة ونجاح رسم السياسات المالية والائتمانية من ضرائب ودعم وخطط ائتمان، يتوقف على توافر مثل هذه الخدمات الكفاء.

ويكمل دور مراكز المعلومات التسويقية أنشطة مراكز المعلومات الأخرى التي يجب أن تقدم تقارير منتظمة لبيانات ميدانية عن توقعات الإنتاج وتقديرات لأسعار المنتج، وحجم وتغير المخزون، والمتاح من المدخلات وعناصر الإنتاج. وكل مشترك في خدمات هذا البرنامج لابد أن يتلقى المعلومات المطلوبة وفق جدول زمني متعاقد عليه وفقا لنوع السلعة. وبذلك يتطلب الأمر توفير الكوادر والإمكانيات على مستوى إدارات وأقسام متخصصة في كل جزء من المعلومات تتكامل وتتسق وترسل بصورة شبه يومية إلى المركز الرئيسي. ويجب أن يكون هناك تنسيق في المعلومات، خاصة في شأن العرض والطلب والأسعار، بين الأسواق المحلية والعالمية، مما يؤدي إلى التنسيق بين قرارات التجارة الداخلية والخارجية.

ويجب أن تشمل شبكة المعلومات المنشورة عن هذه المراكز عديد من النماذج التحليلية لتشخيص أداء السوق فمنها ما هو خاص بالتنبؤ السنوي أو الموسمي أو حتى اليومي بالأسعار وحجم العرض والطلب السلعي، ومنها ما هو خاص بالهوامش والتكاليف التسويقية، وأخرى تربط التجارة الداخلية بالتجارة الدولية. فالتنبؤ بالأسعار يجنب السوق كثيرا من عناصر المخاطرة، والتعرف على سلوك المستهلك واستجابة العرض والطلب للأسعار، وأثر القوة الشرائية في تحديد حجم السوق في المدى الطويل، وتوافر المعلومات المسبقة عن مسار الأسعار يتيح فرصة لتعديل حجم ونوع الإنتاج بصورة مناسبة، في ضوء الاستجابة المتأخرة للأسعار. كما أن فاعلية وعدالة ونجاح رسم السياسات المالية والائتمانية من ضرائب ودعم وخطط ائتمان، يتوقف على توافر مثل هذه الخدمات الكفاء

ويمكن أن يمتد نشاط هذه المراكز لنشر المعلومات السوقية التي ترفع درجة وعي المستهلك وتساعد على اتخاذ قرار الشراء السليم والآمن، وتعاون في هذا الشأن المنظمات غير الحكومية، مثل جمعيات حماية المستهلك وتنمية المجتمع. وأجمعت تجارب الأسواق المتقدمة أن المؤسسات المعلوماتية الحكومية ستبقى فاعلة، حيث أثبتت الدراسات التسويقية العالمية أن المنشآت السوقية الخاصة المختلفة في أسواق الدول المتقدمة مازالت تثق أكثر في المعلومات المستمدة من خدمات المراكز الحكومية، حيث تعتبر أن الخدمة الحكومية مستقلة وغير متحيزة. في دول أوروبا وأمريكا الشمالية، لأنها مصادر محايدة، لهذا فمن الواجب تطوير مراكز المعلومات التسويقية بحيث تقدم بيانات واقعية وحديثة تتسم بالمصداقية والشفافية لكافة الأسواق نظير أجر يغطي تكاليف إعدادها وتحمله المنشآت التسويقية.

توفير دراسات السوق

لا يوجد مصدر موثوق محايد تستمد منه المنشآت التسويقية المصرية أو حتى العربية أبحاث السوق في شأن رغبات واتجاهات المستهلك، الحالية والمستقبلية من حيث كمية المنتجات أو نوعيتها أو شكلها أو الخدمات التسويقية المطلوب أن تقوم بها، أو كيفية تداولها، حيث أن التخمين في تقديم منتجات أو خدمات جديدة، أو تغيير المعروض منها حاليا حيث يعتبر ذلك مخاطرة كبيرة باهظة التكاليف، فمجرد سوء التقدير في تصميم عبوات منتجات الألبان أو اللحوم المجهزة على سبيل المثال، يؤدي لخسائر يصعب تعويضها بعد تصحيح الأمور. وفي الأسواق المتقدمة تقوم عادة بهذه الوظيفة المنشآت الخاصة في مرحلة التجهيز والتصنيع، ولكن تحت الظروف المصرية فإن معظم المنشآت التسويقية صغيرة الحجم ولم تبلغ السعة الاقتصادية أو الخبرة الفنية

لتبني إجراء دراسات السوق، ولذلك يقترح أن تقوم مؤسسات البحث المتخصصة في الدراسات الاقتصادية والتسويقية والعلوم الاجتماعية ذات الارتباط بدراسة طلب المستهلك ثم تقديم هذه الخدمة بأجر رمزي للمنشآت الصغيرة بناء على تعاقدات مع المؤسسات البحثية الحكومية ذات العلاقة، خاصة أن تلك المؤسسات الحكومية حاليا قاصرة في القيام بهذه الوظائف برغم حاجتها لتدبير تمويل إضافي بهدف تطويرها، ويتطلب ذلك إعادة هيكلتها تنظيميا وتوفير الإمكانيات والمناخ الملائم لها للقيام بهذا الدور، بل ويصبح نجاحها في ذلك هو معيار كفاءتها.

أبحاث تطوير المنتجات

في الأسواق المتقدمة تضطلع المؤسسات الخاصة -وأغلبها ذات سعة كبيرة- بمهام تحسين المنتجات الحالية، وابتكار منتجات جديدة، وتنوع أشكال السلع الحالية وتحسين طرق تعبئتها وتداولها وتجهيزها، وهي وظيفة بحثية تجريبية أو عملية، تهدف إلى بلوغ مشتقات أفضل من سلعة معينة لخدمة الاحتياجات النفسية أو الفيزيائية للمستهلك، ومن ثم تزيد منفعة المستهلك وتؤدي لتنمية حجم السوق. ولكن طبيعة وخصائص السوق المصري تقتضي أن تقوم البنية الأساسية البحثية في المرحلة الراهنة، وأغلبها الأعم حكومية التمويل والإدارة، بهذه الوظيفة التسويقية الهامة. ونتيجة القصور في هذه الوظيفة مازال السوق المصري يعتمد في أغلبه على الشكل التقليدي لتداول السلع " مما ساهم في ظهور أشكال مختلفة من الغش التجاري والصحي لعدم توافر المواصفات القياسية المطلوبة الواضحة بالنسبة للمستهلك.

دور مؤسسات البحث العلمي في تطوير أداء السوق

ويجدر الإشارة أن مساهمة الحكومة في تقديم كل من دراسات السوق وأبحاث تطوير المنتجات، لن يؤدي فقط إلى حفز ومساعدة المنشآت الخاصة على تنمية مساهمتها في إيراد السوق في هذه المرحلة (التي لا تتوافر فيها لمعظم منشآت القطاع الخاص إمكانيات القيام بهذه المهمة)، بل تساهم أيضا في تصحيح مسار توظيف البحث العلمي التطبيقي في خدمة التنمية، وتجد مصدرا إضافيا لتمويله من قبل المستفيدين منه وهم المنشآت الخاصة "الطالبة للخدمة"، مما يخفف عبئا متعاظما من سنة لأخرى عن الميزانية العامة، علاوة على ضمان حوافز أفضل للفائزين بالبحث، وفي ذات الوقت يعتبر معيارا اقتصاديا لجدوى الأبحاث التي تقوم بها تلك المنشآت، وترشيد للأداء والكفاءة.

غياب صندوق لموازنة الأسعار لتجسيم المخاطرة في السوق المصري والعربي

برغم استغراق السوق العربي بصفة عامة والمصري بصفة خاصة في تطبيق نظام السوق الحر لثلاثة عقود متتالية وسيادة المنشآت التسويقية السلعية الخاصة وتعقيد مراحل التسويق، وطول الفترة الزمنية اللازمة لتوصيل السلعة من المنتج إلى المستهلك، فمازالت الحلقة التسويقية التي تتعاقد على توريد السلعة تتعرض باستمرار للمخاطرة السعرية، نتيجة تقلبات كميات الطلب أو العرض من هذه السلعة، مما يؤدي إلى حدوث تقلبات غير متوقعة في السوق، نتيجة تحرك الأسعار في تقلبات إما موسمية (خلال السنة)، أو دورية خلال دورات اقتصادية كل عدة سنوات. حيث يؤدي تطور السوق الحر إلى التوسع في نظام التعاقد على التوريد في فترة مستقبلية عند أسعار محددة مسبقا، كوسيلة تتمكن بها منشأة تسويقية من نقل كثير من المخاطرة السعرية إلى منشآت أو مراحل

أخرى، فيتم التعاقد في فترة تسبق التوريد الفعلي بحوالي ١٢-١٨ شهر، ولكن تبقى هذه الأسعار هي أساس المتاجرة بغض النظر عن تغير أسعار السوق. وهذا النوع من التعاقد يلجأ له بصفة خاصة المنتجون لنقل المخاطرة السعرية إلى الوسطاء التسويقيين أو غيرهم من المنشآت التسويقية، مثل تجار الجملة أو المصانع. وعادة إما تحجم البنوك التجارية عن تمويل مثل هذه التعاقدات، أو تضع شروطا قاسية لضمان سداد المتعاقد للسلف وتجنب تحملها. وبينت دراسات عدة في مصر القصور في تحقيق الاستقرار سعري وتحجيم المخاطرة، حيث أوضح تحليل نموذج السوق المصري عدم انتشار النظام التعاقدى للمورد مستقبلا، ولذلك لم يتمكن المنتجون لنقل المخاطرة للمراحل اللاحقة من نظام السوق، ولذلك فإن معظم المخاطرة السعرية عبر القنوات التسويقية تصب لدى تجار الجملة الذين يحتفظون بالمخزون السلعي لديهم، ويكون التصرف بمعدل الكميات التي تطلبها المرحلة التسويقية التالية، سواء كانت مصانع التجهيز أو التصنيع، أو منشآت التجزئة. بل تطور الأمر في سلع أخرى بعد كان في مقدور تجار الجملة نقل هذه المخاطرة إلى مرحلة التجزئة فإن أغلب اتجار التجزئة نجحوا في جعل أغلب المخاطرة السعرية تبقى في دائرة المنتج نظرا لأنه لا يمكنه الاحتفاظ بالسلع المنتجة وأغلبها قابلة للتلف لفترة طويلة أو تخزينها لحسابه فترتفع التكاليف بشكل كبير.

ووللتغلب على ذلك كان لابد مع التحول نحو اقتصاديات السوق ضرورة وجود صندوق موازنة للأسعار وهو لا يعنى برنامجا للدعم بمعناه التقليدي وإنما هو صندوق تعويضي يعوض المنشآت التسويقية التي أضيرت من تقلبات الأسعار نتيجة تقلبات غير متوقعة، ويتم السداد من المنشآت التسويقية المضارة حين ميسرة (تحسن ظروف السوق). وقد يبدأ هذا الصندوق بتمويل حكومي ولكن يمكن أن تساهم فيه المجالس التسويقية السلعية أو الاتحادات النوعية (التي تتطلب خصائص السوق الحر إنشائها، كما سيرد تفصيلا في الأجزاء التالية من هذا الفصل) من خلال رسوم يتم تحصيلها من الأعضاء المستفيدين من خدماته. وعلي المدى المتوسط يجب توسيع نشاط صندوق موازنة الأسعار ودعم موارده، بما يجعل له دورا تمويليا، ولكن بأهداف تعمل على انتعاش المواقف المالية للمنشآت المتعثرة والمضارة نتيجة المخاطرة، و/أو تطوير كفاءة أداء السوق. وهناك أنشطة تأمينية يجب أن تضاف لأنشطة شركات التأمين العامة حاليا (وربما حذا حذوها الشركات الخاصة أيضا) وهو التأمين ضد مخاطر التقلبات في الإنتاج (مثل الإصابة الوبائية بالأمراض أو التقلبات الجوية أو الجفاف، .. إلخ)، علاوة على التأمين ضد مخاطر الائتمان

لهذا فإن الحكومة يمكنها أن تقوم بالمشاركة في تخفيف حجم المخاطرة، من خلال تعويض المرحلة التسويقية المتحملة للمخاطرة بإنشاء صندوق لموازنة الأسعار، كما أن تشجيع وتمويل التكامل الرأسي لسوق المنتجات الحيوانية والحيوانات الحية والصناعات ذات العلاقة سوف يحد كثيرا من عناصر التقلبات السعرية والمخاطرة ويخفض الهوامش التسويقية، خاصة النقل والتخزين، علاوة على أن تقديم التسهيلات والتمويل اللازم لدعم وتطوير البنية الأساسية التسويقية سوف يعمل على تجنب مثل هذه التقلبات لضبط مواقيت تصريف السلع.

تطوير ودعم القطاع التعاوني

منذ قررت النظام المصري الانفتاح الاقتصادي في منتصف السبعينات من القرن الماضي والحوار دائر حول سبل تطوير القطاع التعاوني، رغم أنه لا يمكن بلوغ الإدارة لكفاء للسوق مع المحافظة علي هألياته، إذا دعمت وشجعت الحكومة القطاع التعاوني ليكون فعالا في ضبط الأداء.لنظم التسويق الزراعي، ، ودور القطاع التعاوني، سواء الإنتاجي منه أو التسويقي أو الاستهلاكي أمر حيوي أفرزته تجارب أسواق الدول المتقدمة العريقة في تطبيق النظام الاقتصادي الحر، هذا مع الإشارة إلي أن دور التعاون إن كان يحتاج دعما وتشجيعا من الدولة، فهذا لايعني السيطرة علي هذا القطاع من قبل أجهزة حكومية، وإلا فقد فاعليته ومصادقيته.وتبرز أهمية دور القطاع التعاوني من خلال ما تتميز أغلب أسواق الدول العربية ومنها مصر بعدم توافر مؤسسات تسويقية ذات تكامل رأسي أو جمعيات تسويقية إقليمية مما أدى لعدم وجود نظم تعاقدية عادلة بين مراحل السوق وبالتالي أدى لضعف كفاءة السوق، والتعاونيات أحد المعالم والمكونات المؤسسة للسوق في ظل الاقتصاد الحر وأحد ضروريات نجاحه، أي أن المناخ الملائم لنجاح النظام التعاوني هو التحرر الاقتصادي، أما الاستثناء فقد كان في الماضي محاولة لمواءمة النظام التعاوني مع الاقتصاد الموجة أو الاشتراكي، وترجع أهمية هذا القطاع.لعلاج تبعات التحول إلى الاقتصاد الحر وأهمها زيادة الأعباء على صغار المنتجين نظراً لأن صغر حجم المنشأة يجعلها بعيدة عن الحجم الاقتصادي الأقل تكلفة، ويعيق تطبيقها للأساليب التقنية الحديثة، كما يجعلها تعاني من ضعف مصادر التمويل، وعدم مطابقتها لشروط الاقتراض من البنوك التجارية، يصاحب ذلك ضعف كفاءتها التسويقية، بما لا يحقق لها علاقات تبادلية عادلة وحوافز ربحية مناسبة، لهذا نشأ النظام التعاوني لتحقيق كل من التكامل الرأسي لحلقات الصناعة، وأيضاً التكامل الأفقي بين أحجام المنشآت الصغيرة داخل المرحلة الواحدة التسويقية، بما يؤدي للتغلب على هذه المشكلات والمعوقات في ظل الاقتصاد الحر، وأصبح النظام التعاوني بهذا المفهوم كياناً رئيسياً في اقتصاديات الدول المتقدمة مثل بريطانيا، وأمريكا، وألمانيا، وفرنسا.... الخ.

كما أن البعد الاقتصادي لدور التعاونيات له أيضاً صنوان آخر اجتماعي، تفرضه تبعات الاقتصاد الحر، هو تخفيف أعباء ارتفاع تكاليف المعيشة عن كاهل فئات عريضة من الهرم الاجتماعي بالنسبة للضروريات (الغذاء والكساء والأثاث والإسكان). هذه الأعباء تكون ثقيلة خلال مراحل التحولات الاقتصادية الهيكلية من النظام الاشتراكي إلى النظام الاقتصادي الحر، كما هو الحال في معظم الدول العربية. لكل هذا يتعاضد دور التعاونيات في تحقيق هذا الهدف الاجتماعي، سواء بطريق مباشر من خلال عرض هذه السلع الضرورية في السوق بأسعار أقل من المنشآت الخاصة الفردية، أو بطريقة غير مباشرة من خلال مواجهة الاحتكار والغش والتدليس الذي تمارسه بعض المنشآت الخاصة الفردية، باعتبار التعاون حركة تضامن اجتماعي بين صغار المنتجين والمسوقين الذين يعانون من ضعف الائتمان والقدرة علي التمويل وصعوبات في التسويق أو جموع المستهلكين الذين يعاونون من وطأة ارتفاع الأسعار تفوق معدلات زيادة دخولهم.

ولكي تبلغ الجمعيات مستوى الكفاءة الاقتصادية المناسبة، فلا بد أن تحقق التكامل الأفقي التسويقي والذي لو قامت به الجمعيات فسوف تزداد سعتها، أي حجمها الاقتصادي الكفاء، ومن ثم تحقق انخفاضاً في تكاليف التشغيل، وتستطيع أن تتبنى

التقنيات الحديثة، وأن يتسع حجم تجارتها وتنوع السلع المباعة، فتتخفف درجة المخاطرة، ومن ثم تكتسب القدرة على منافسة القطاع الخاص، ويمنع التعرض لسلبيات سلوكيات الاحتكار من قبل التجار، ويسمح في النهاية بوصول السلعة للمستهلك بسعر مناسب يقل عن سعر المنشآت الخاصة، دون تعرض التعاونيات الاستهلاكية للخسارة

وتشجيع ودعم هذا القطاع يستلزم إيجاد سياسات تعود بالعلاقة بين الحكومة والقطاع إلى مسارها الصحيح، وهي أن تقدم الحكومة مزيداً من الامتيازات والعون للتعاونيات للتغلب على معوقات تطورها، وفي ذات الوقت تراقب الأداء التعاوني نحو تحقيق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية، دون المساس بمبدأ ديمقراطية الإدارة، بحيث تؤدي إلى تحقيق هذا القطاع الكفاءة الاقتصادية، وتنمية مصادر تمويله وإيجاد صيغة ملائمة لعلاقاته بالحكومة، وتعديل بعض مواد القوانين الحالية المنظمة للتعاونيات، وتنمية الوعي التعاوني الإيجابي.

إنشاء صندوق تمويل وتنمية للتعاونيات:

يمكن للدولة أن تقوم بدورها الرقابي والتوجيهي نحو الإصلاح بتقديم هذه الدفعة القوية من خلال إنشاء صندوق تمويلي بشروط ميسرة للتعاونيات يعتمد على منحه مقدمة من السوق الأوروبية المشتركة على غرار الصندوق الذي قدمته السوق الأوروبية لبرامج تنمية قطاعات أخرى، كقروض بأسعار فائدة 6-7% مع فترات سماح تصل لخمس سنوات، مع استخدام أقساط السداد في إعادة التمويل⁴، ويعضد من هذا الاقتراح أن خطط التنمية تنص على حق القطاع التعاوني في الحصول على المنح والمساعدات الأجنبية مثله مثل القطاع الخاص، ومن خلال هذا التمويل المقترح يمكن أن تمارس الحكومة دورها الرقابي الرشيد عند تحديد شروط الحصول على القروض، بحيث تتوافق مع تحقيق أهداف التعاونيات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي يتم توجيه هذا القطاع نحو تحقيق التكامل الأفقي والرأسي، وتطوير بنيته الأساسية، وتوسيع حجم نشاطه.

تنمية الوعي التعاوني الإيجابي

هناك خبرات تاريخية محببة تراكمت في العالم العربي عبر عدة عقود أدت لتأصل اتجاهات سلبية تجاه الحركة التعاونية بشكل أو بآخر بين كثير من الأطراف ذوى العلاقة، سواء في الجهاز التنفيذي أو التعاونيين، وهذا الأمر يتطلب تصحيح الاتجاهات السلبية لديهم وترشيدها نحو الدور الهام لهذا القطاع، وهو أمر يحتاج لتضافر الجهود في تنفيذ برامج تدريبية وتعليمية وندوات توعية وبرامج إعلامية في هذا الشأن، ويمكن تشجيع المؤسسات والمنظمات الغير حكومية ومنها جمعيات حماية المستهلك على المساهمة في هذه الحملة لإعادة بناء الوعي التعاوني وإبراز دوره المباشر وغير المباشر في حماية صغار المنتجين والموسوقين وحماية عامة المستهلكين.

⁴ Revolving Fund

دور جمعيات حماية المستهلك في ضبط أداء السوق

رغم أن للمنظمات غير الحكومية دور كبير في معاونة برامج وسياسات الحكومة في مسار الإصلاح المؤسسي للسوق نحو تحقيق الرفاهية في ظل التحرر الاقتصادي فقد افتقدت لهذا الدور حيث استمر أكثر من ثمانين عاماً -عدا قلة جادة- احتضان المؤسسات الحكومية استيفاء للشكل دون المضمون، واكتفت بعقد ندوات دعائية في أماكن فاخرة دون الاحتكاك بعامة المستهلكين، واكتفى البعض بالمحافظة على ألقاب العضوية لهذه الجمعيات ولا بأس عضوية مجلس الإدارة أو حتى رئاستها، ولكن المفترض أن لها ثلاثة أدوار رئيسية، أولها المساهمة في رفع المعاناة عن المجموعات الواقعة تحت حد الفقر، وهي الأسر التي دخلها لا يغطي احتياجات الأسرة الأساسية من غذاء وملبس وخدمات أخرى. وهنا يمكن للمنظمات غير الحكومية المصرية والإقليمية والعالمية أن تلعب دوراً هاماً في العون المباشر لهذه المجموعات من خلال إجراء المسوح والدراسات اللازمة لتحديد المجموعات المستهدفة، ومستوى سوء التغذية. ولتحديد مستوى خط الفقر لدى هذه الفئات، وكذلك حفز رجال الأعمال والأغنياء على تقديم عونا تكافلياً لتلك الفئات المستهدفة. كما يمكن أن تقوم هذه المنظمات بالإرشاد الاستهلاكي من خلال توفير المعلومات وتغيير الاتجاهات للمستهلك نحو معرفة حقوقه وواجباته وكيف يختار ما يحقق إشباعاته بأسعار مناسبة، مع المحافظة على صحة أسرته والبيئة المحيطة به، ويحافظ على الأمان في استخدام مختلف السلع. وهي قضية تنتمي لبرامج التنمية البشرية، وفيها تبرز مرة أخرى أدوار متعددة للمؤسسات غير الحكومية لمعاونة خطط الحكومة الرسمية في ذلك، وأهم تلك المنظمات جمعيات حماية المستهلك، والتي يمكنها أن تتغلغل في كل طبقات المجتمع لتوفير درجة عالية من فاعلية برامج الإرشاد الاستهلاكي.

ويجب أن تدعم الحكومة جهودها بأن توفر لها عونا فنياً ودعماً مادياً، وحماية تشريعية من خلال قانون حماية المستهلك يعطيها صلاحيات الدفاع عن مصالح المستهلك بما يضمن الرقابة الفعالة لحصول المستهلك على حقوقه، لأنه مهما توافرت أعداد من الموظفين الرسميين لأداء هذه المهام لن تفي أنحاء الوطن كاملاً، ولهذا فالأمر يحتاج لأن تمثل المنظمات غير الحكومية الرأي العام وهم جمهور المستهلكين في هذا الشأن ولكن دون سيطرة وإلا فقد دورها الرقابي مصداقيته، وليس أدل على ذلك من أن "رالف نادر" مرشح الرئاسة الأمريكية أكثر من مرة، قد تقدم للمجتمع الأمريكي بصفته رئيساً لاتحاد جمعيات حماية المستهلك في الولايات المتحدة الأمريكية، وحصل على ١٤% من أصوات الناخبين، برغم عنفوان الحزبين الجمهوري والديموقراطيين، كما ترفض مجلة جمعية حماية المستهلك الأمريكية نشر إعلانات لشركات منتجة حتى لا تقع تحت دائرة الشبه في التحيز عند قيامها بالدور الرقابي الشعبي، ورغم ذلك فإن مجلة اتحاد جمعيات حماية المستهلك الأمريكية توزع حوالي ٦ مليون نسخة سنوياً كأهم مصادر تمويلها الرئيسية

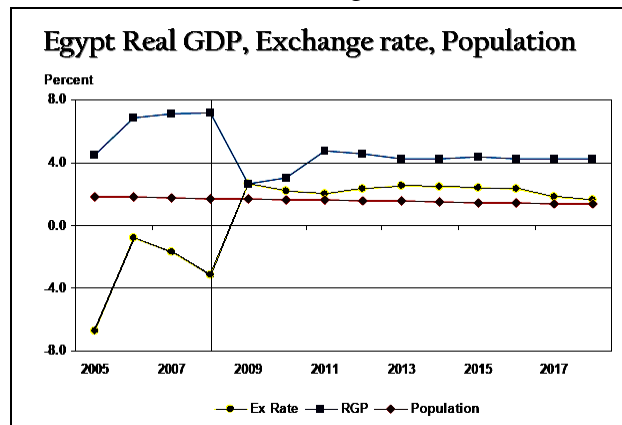
توقعات سلوك سوق الموارد والمنتجات الزراعية المصرية

تشير النتائج الأولية لتوقعات نموذج القطاع الزراعي المصري حتى عام ٢٠١٨ الذي صممه ونفذه الباحث بالاشتراك مع مركز التنمية الزراعية والريفية بجامعة ولاية أيوا الأمريكية، تعرض هذه الدراسة أهم ملامحها في الأشكال (١-٨)، إلى توقع تحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٣,٨% سنوياً في ٢٠٠٩ يتزايد ببطء في عامي ٢٠١٠، ٢٠١١ ليستقر عند معدل

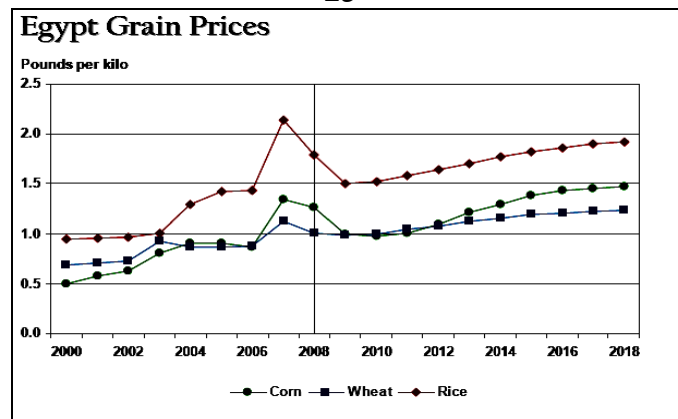
٤,٣% في السنوات التالية، وبصاحب ذلك انخفاض بطيء في النمو السكاني من حوالي ١,٩% في عام ٢٠٠٧، إلى حوالي ١,٤% في عام ٢٠١٨، والأخذ في الاعتبار توقعات الانفتاح الكامل للسوق المصري نمو الأسعار وفق تطورات السعر العالمي إلى انخفاض أسعار الحبوب الثلاثة الرئيسية حتى عام ٢٠١٢، ثم حدوث زيادة طفيفة في أسعارها حتى عام ٢٠١٨، ويبقى الأرز الأها سعرا ثم الذرة فالقمح، ولكنها لا تعود لأسعار عامي ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، يقابل ذلك ارتفاع في أسعار المنتجات الحيوانية والبرسيم، والحصيلة انكماش مساحة ح والذرة وزيادة كبيرة في مساحة البرسيم، ولكن هذه الزيادة ستحافظ على حجم قطاع الثروة الحيوانية عند حجمه الذي بلغه في عام ٢٠٠٨، أو أقل قليلا، مع تضاع واردات القمح والذرة، ويصبح نصيب مصر في واردات القمح من السوق العالمي ٦% ومن الذرة ٥%

وهذا يعني ضرورة الحفاظ على علاوة الإنتاج الممنوحة لمنتجات القمح، أي بقاء سعر التوريد للإنتاج المحلي أعلى من نظيره المستورد بشرط الإلحاق عنه بفترة كافية قبل تخصيص المزارعين لمساحات الحاصلات الشتوية، مع السعي لتحويل زراعة الذرة الرفيعة إلى ذرة صفراء، والتنسيق مع الدول العربية في تكوين مخزون استراتيجي عربي من الحبوب بأقل الأسعار، وتحقيق برامج للأمن الغذائي العربي لإنتاج الحبوب والمنتجات الحيوانية والزيوت وفق الميزة النسبية للموارد الزراعية العربية تواكب تفعيل السوق العربية المشتركة، والضغط في المحافل الدولية للحد من ظاهرة إنتاج الوقود الحيوي من الحبوب بتقدير سعره الاجتماعي وتكاليف التخلص من أول أكسيد الكربون الناتج عن عمليات تجهيزه. ثلث كميات الذرة المتخمرة)

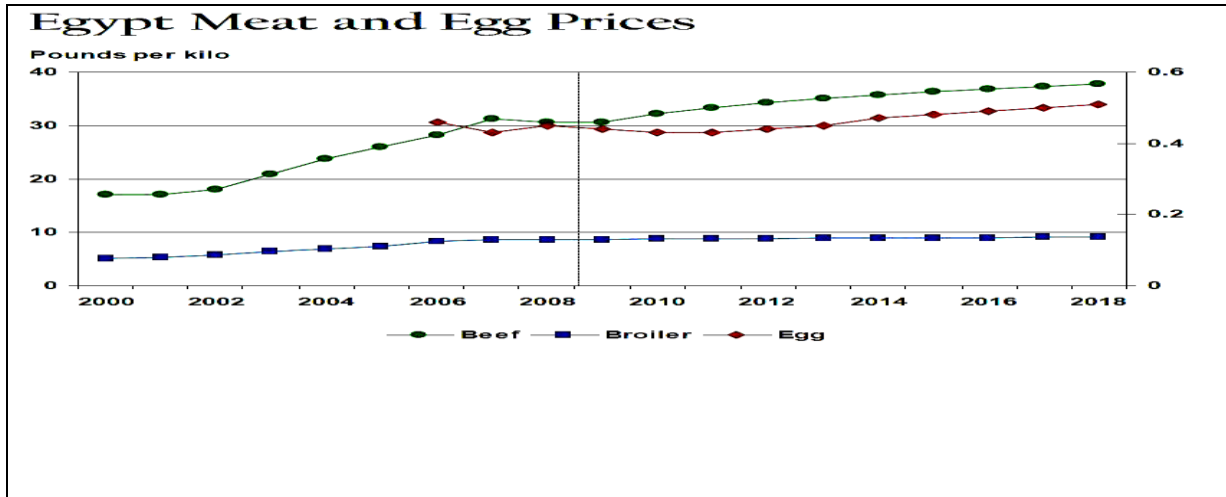
شكل 1



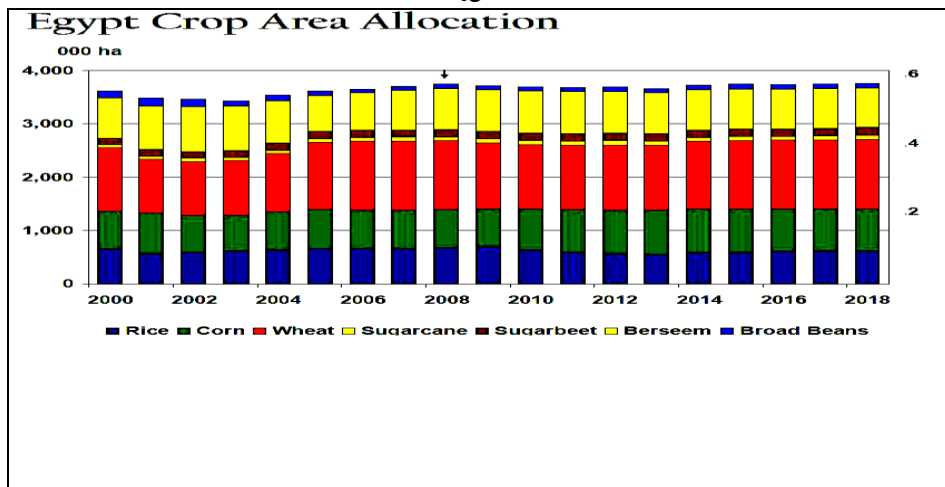
شكل 2



شكل 3

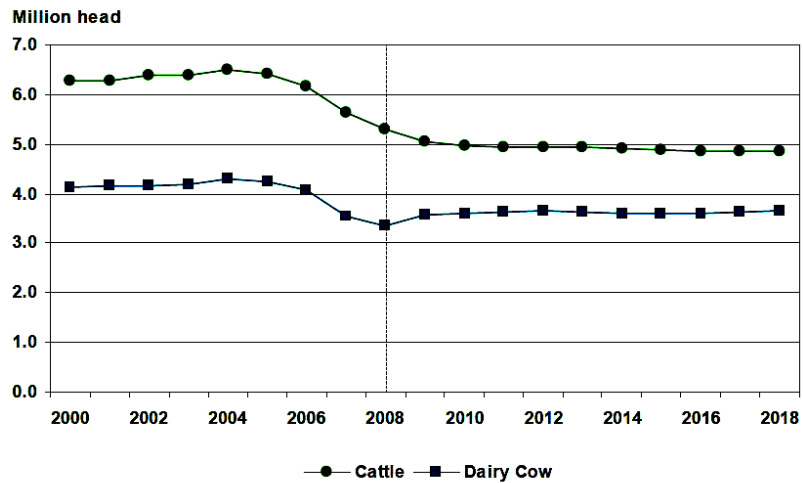


شكل 4

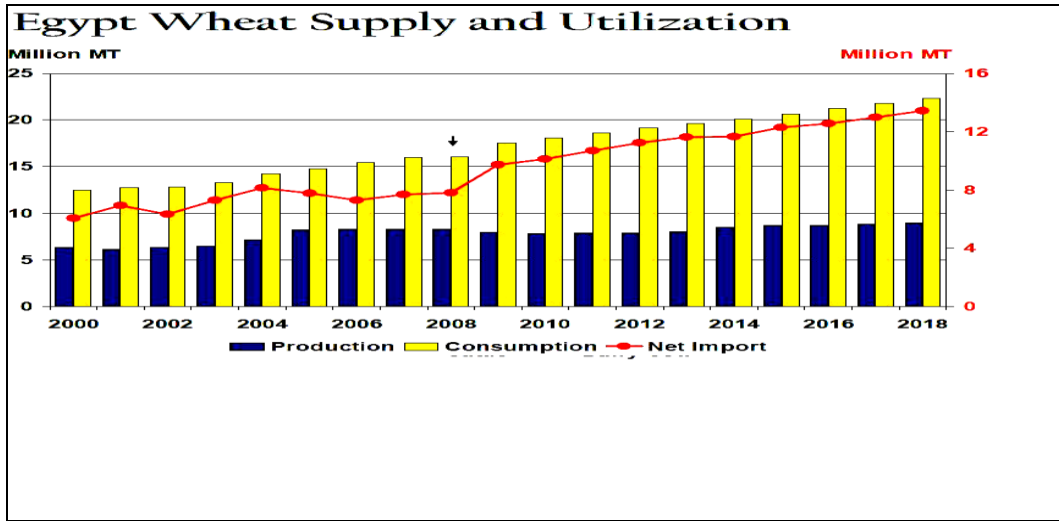


شكل 5

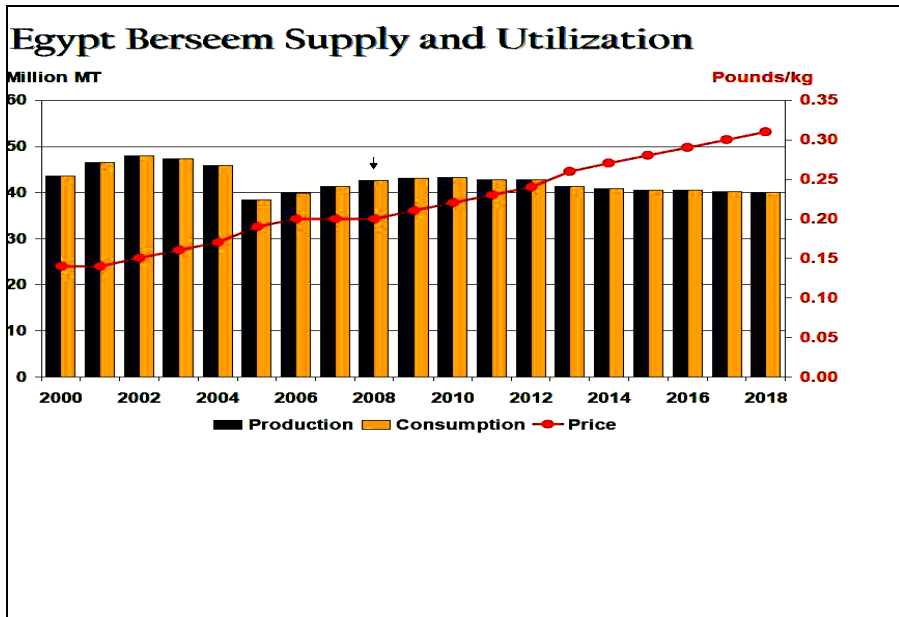
Egypt Cattle Inventory



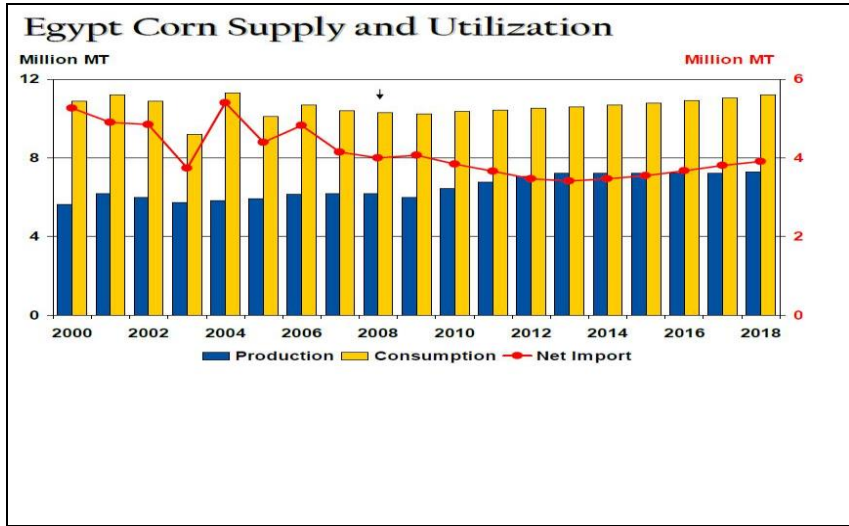
شكل 6



شكل 7

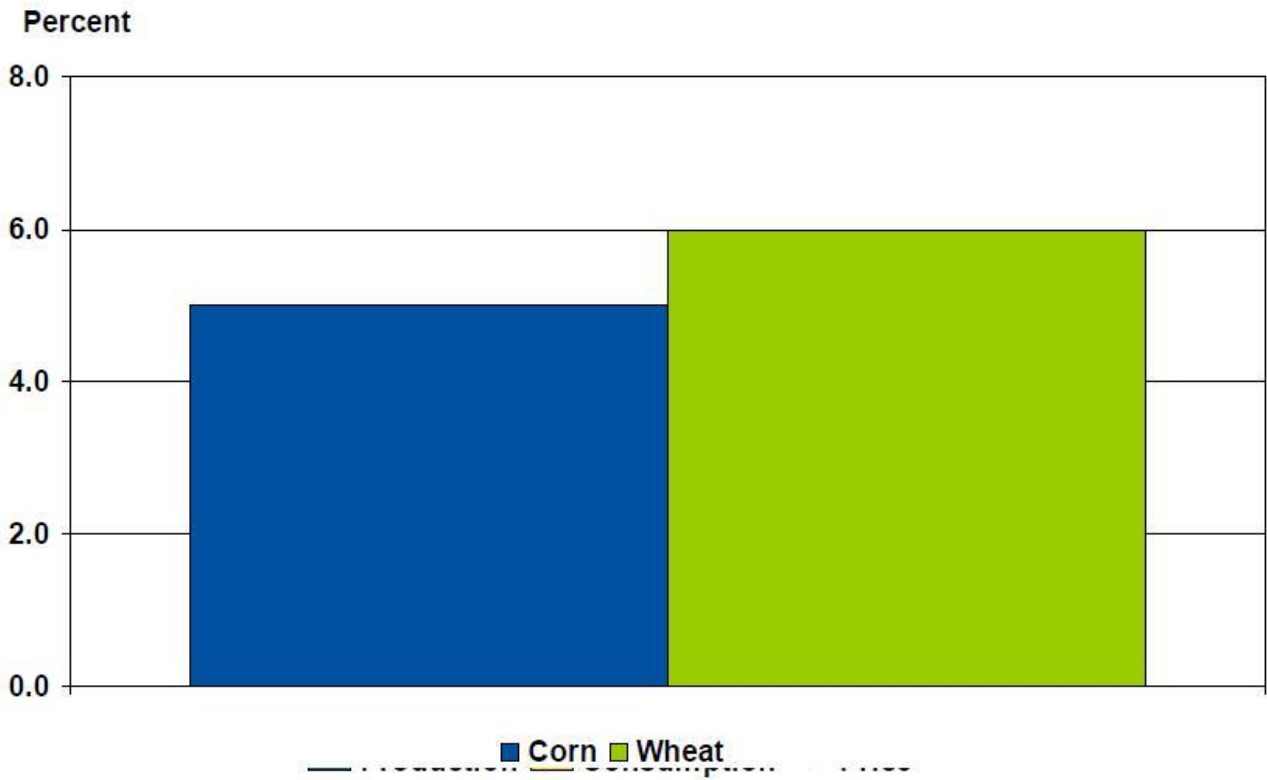


شكل 8



شكل 9

Import Market Share of Egypt in Grains



- 1) Food and Agricultural Organization of the United Nations (2009) "Country Profile: Food Security Indicators: **Egypt**"
- 2) Ibrahim Soliman (Zagazig University, Zagazig Egypt) & Jacinto Fabiosa (CARD: FAPRI Iowa State University Ames, Iowa), (2009) "Egyptian Agricultural Sector Model: Preliminary Results" U.S-Egypt Science and Technology Agreement, Sponsored by USA Government %Egyptian Academy for Scientific Research and Technology (2006-2008)
- ٣) إبراهيم سليمان (١٩٩٩) " البيئة والغذاء: التحديات والممكنات "، مجلد المؤتمر السابع للاقتصاديين الزراعيين تحت عنوان التكنولوجيا والزراعة المصرية"، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعيين نادي الزراعيين، الدقى، مصر ص ١٠-١٤
- ٤) إبراهيم سليمان (١٩٩٨)، "التطوير المؤسسي والتنظيمي لسوق الغذاء في مصر في ظل التحرر الاقتصادي"، مجلد المؤتمر الاقتصادي الزراعيين تحت عنوان الزراعة في عالم متغير"، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، نادي الزراعيين الدقى، الجيزة، مصر
- ٥) إبراهيم سليمان (٢٠٠٠)، "ملاحم وسياسات حماية المستهلك" ندوة حماية المستهلك في ظل النظام العالمي الجديد، وزارة التموين والتجارة الداخلية، القاهرة، ورقة بحثية رقم (٥)
- ٦) إبراهيم سليمان (٢٠٠٢)، "الأمن الغذائي العربي والمتغيرات الإقليمية والعالمية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد ١٠، العدد ٢، ص ١٢٤. ١٥٢ معهد التخطيط القومي
- ٧) إبراهيم سليمان، محمد جابر (٢٠٠٦)، "نظم تسويق المنتجات الحيوانية في مصر" دار الفكر العربي للطباعة والنشر، مدينة نصر، القاهرة، مصر
- ٨) إبراهيم سليمان، محمد جابر، أحمد مشهور (٢٠٠٧) "نظم تسويق المنتجات الحيوانية"، التقرير النهائي للمشروع البحثي الممول من أكاديمي البحث العلمي والتكنولوجيا ضمن الخطة الثلاثية (٢٠٠٤-٢٠٠٧)، بالتعاقد مع جامعة الزقازيق
- ٩) إبراهيم سليمان (٢٠٠٠) "البعد الاجتماعي والاقتصادي للأمن الغذائي في ظل النظام العالمي الجديد"، مجلد، ندوة الأمن الغذائي: مفهومه وآلياته، المؤتمر الثامن لبحوث التنمية الزراعية، ص ١٦١
- ١٠) التاجي التوني (٢٠٠٤) "الأزمات المالية"، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط العدد التاسع و العشرون -مايو/أيار - 2004 السنة الثالثة.
- ١١) جواد العناني خبير في الشؤون الاقتصادية، صديق عابدين/ مستشار زراعي ووزير زراعة السوداني السابق، موقع قناة الجزيرة: ٢٠٠٩/٦/١٢
- ١٢) روبرت جران (ترجمة سمير كري) (1999) "ترويض النمو: نهاية المعجزة الآسيوية"، مركز الأهرام للترجمة و النشر، القاهرة.
- ١٣) سمير التتير (٢٠٠٩) "متى تنتهي الأزمة المالية العاتية؟ الأسباب والمسار" جريدة المنارة العدد ٧٦ في ٩ يناير ٢٠٠٩
- ١٤) السيد البدوي عبد الحافظ (١٩٩٩) "إدارة الأسواق المالية: نظرة معاصرة"، القاهرة، دار الفكر العرب، مدينة نصر.
- ١٥) صندوق النقد الدولي (2008)، "آفاق الاقتصاد العالمي، نشرة الأزمة المالية في الولايات المتحدة، 29 سبتمبر

المراجع

- (١٦) الملف الكامل حول الأزمة المالية في : صندوق النقد الدول(2008) ، مجلة التمويل والتنمية، جوان.
- (١٧) موقع قناة الجزيرة الفضائية على الشبكة العنكبوتية (٢٠٠٩) :خطورة الأزمة المالية الأمريكية على الاقتصاد العالمي.
-